عبد المنعم علي عيسى

الأمم المتحدة في «خريفها» الـ78

كان الميثاق الذي أقرته «الأمم المتحدة» في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥ تعبيراً مباشراً عن النتائج التي أفضت إليها تلك الحرب، وصيغتاه المعروفتان بـ«الجمعية العامة» و«مجلس الأمن» كانتا ترمزان أيضاً إلى تقسيم العالم إلى مجموعتين، الأولى تلك التي يندرج صوتها في سياق فعل «الضجيج» وتضمها الجمعية العامة، أما الثانية فهي تضم الأصوات التي لها فعل التأثير والنفاذ وهي تلك التي حملت صفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الذي كان قوامه الأبرز دول «الحلفاء» المنتصرين بالحرب، مع استثناء الصين التي لم تشارك في هذه الأخيرة وكان تمثيلها آنذاك ينحصر بحكومة «تايوان»، ما يفسر الكثير من إسناد تلك الصفة لها في حينها، وعندما عادت حكومة بكين واستحصلت عليه العام ١٩٧١ نتيجة لعوامل عدة كان أبرزها التقارب الحاصل ما بينها وبين واشنطن في عهد الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون آنذاك، لم يكن هناك من بد «غربي» للقبول بتلك الوضعية.

كانت نظرة الحالمين بقيام نظام عالمي جديد على أنقاض نظام قاد إلى حربين عالميتين فاصلهما الزمني لا يزيد، سوى قليلاً، عن عقدين، تقول إن ميثاقاً «يجبّ» التجارب السابقة ويعتمد أرقى القوانين والشرائع التي اختبرتها البشرية، من شأنه أن يفضي إلى صيغة حافظة للأمن والسلم الدوليين خصوصاً إذا ما توافرت القوة اللازمة لفرض تلك القوانين، الأمر الذي تحسب له، فأفرد «الميثاق» له فصلاً كاملاً كان يحمل الرقم ٧، الذي سيصبح ذائع الصيت في غضون الأزمات التي سيشهدها العالم في مراحل لاحقة، لكن سرعان ما تكشف أن نظرة هؤلاء هي أبعد ما تكون عن الواقعية، وأن المواقف التي تتبناها الدول التي «اصطفاها» الميثاق، فوضعها في خانة من يحق له «النقض» فحسب، من الصعب عليها أن تكون محكومة بالمعايير والقوانين التي اجترحها عتاة المشرعين في ذلك العصر، وما يحكمها هو حسابات المصالح أولاً، ثم تليها اعتبارات عدة من نوع موازين القوى وما تضيفه تلك المواقف على هذه الأخيرة أو تنقصه منها، ومن حيث النتيجة تحولت اجتماعات «الجمعية العامة» للأمم المتحدة، التي تنعقد سنويا، شهر أيلول من كل عام، إلى تقليد، تشي مراسم انعقاده، بحقيقة مفادها أن حال «الانفجار» لم يحن أوانه بعد، أو هو يشير في أفضل حالاته إلى «محفل» تجري فيه «اللقاءات الدبلوماسية السريعة» التي قد تُخرج للعلن صورة مفادها ترسيخ الحال آنف الذكر، لكن مع ذلك ظل «المحفل» يحظى بدور ما في سياق نسج بعض التفاهمات الناجمة بفعل اللقاءات الثنائية، أو الثلاثية أو تزيد، التي تجري على هامش الاجتماعات الرسمية على مرأى ومسمع العالم، وبمعنى آخر أضحت اجتماعات الكواليس، هي النتاج الأهم للمناخات التي يوفرها شهر أيلول «العالمي».

انطلقت الدورة ٧٨ هذا العام وفي جعابها عناوين عدة والكثير منها شديد الأهمية بدرجة تلامس مصير حضارة ومستقبل الإنسان على الأرض، من نوع التساؤلات حول التغير المناخي وسبل مواجهتها، ومن العناوين أيضاً سبل إعادة الثقة واستعادة التضامن العالمي، ثم كيفية تسريع العمل بشأن «خطة عام ٢٠٣٠» وتحقيق أهدافها في التنمية المستدامة وصولا إلى تحقيق السلام والازدهار لكل شعوب المعمورة، الأمر الذي يعني خلو هذه الأخيرة من الجياع والفقراء ومن في حكمهما، ومن المؤكد أن تلك الجعاب، التي قذفت بكل تلك العناوين، فيها الكثير مما يوحي بأن العالم لم يخل بعد من «العقلاء» و«المهتمين» بمصائر الشعوب في عالم ترتبط فيه هذه الأخيرة بعضها ببعض بدرجة تكاد تكون لا انفصام ممكناً فيما بينها، لكن كل ما يجري من أحاديث حول كل تلك العناوين يظل مرتهنا بالكثير من الحسابات، كما يظل مرتهنا أيضاً بطبيعة التحالفات التي كرستها المحاور التي ما انفكت تقوم، هنا وهناك، بين أطراف عدة كنوع من الهروب بعيداً عن أثقال «الميثاق» بعيداً عن الشرائع والقوانين التي سنّها «حالمون» عاشوا في عصر لم يكن من المتوقع فيه أن يعمد الإنسان، في مقبل الأيام والمراحل، إلى وضع حضارته برمتها على شفا حفرة من النار، أو هو يدفع بها لتصير أقرب إلى جفن الردى.

باتت «الأمم المتحدة» اليوم أقرب لأن تكون «منتدى» سياسياً يقوم أعضاؤه بعرض «نتاجهم» أو رؤاهم حيث المنبر لا يزال يحظى ببعض الأضواء وعناصر الإثارة، والراجح هو أن «مصمميه» باتوا على يقين راسخ بأن ذلك الكيان الذي اصطنعوه لم يعد مناسبا لما اصطنع لأجله، بل الراجح أيضاً أنهم موقنون بأن إنتاج البديل لا يزال أمراً متعثراً قبيل أن ترسو التوازنات العالمية على شواطئها التي تبدي هذه الأيام اضطراباً يشير إلى أن فعل «الرسو» قد يطول ويطول.

لافروف: العقوبات الغربية هي سبب التدهور الاقتصادي في سورية

السوداني: لا ضرورة لـ«التحالف الدولي» في العراق وأي إرباك أمني في سورية سيطلق وحوش الإرهابيين

أكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن تنظيم داعش الإرهابي لا يمثل اليوم تهديداً للدولة العراقية، معتبراً أنه لم تعد هناك ضرورة لوجود ما يسمى «التحالف الدولي»، الذي تقوده أميركا في العراق، مشدداً على أن أي إرباك أمني في سورية سيطلق وحوش الإرهابيين، في وقت أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الوضع الاقتصادي المتدهور في سورية سببه العقوبات الغربية الشاملة ضدها، ودعم الولايات المتحدة الأميركية حركات انفصالية تعمل على تهريب النفط والحبوب.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع» عن السوداني قوله في مقابلة مع صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية الصادرة باللغة الإنجليزية: إن «وجود سورية بنظامها السياسي وشعبها، أفضل من بديل مجهول قد يدخل المنطقة في حرب ثانية مع داعش، وأي إرباك أمني في سورية سيطلق وحوش الإرهابيين ويهدد الأمن في العراق والمنطقة»، وأضاف السوداني: «منذ الأيام الأولى عيّنا مستشاراً مختصاً لمتابعة حقوق الإنسان، وبعض التحقيقات تحتاج إلى مدة زمنية في إطار القانون، ولا يوجد أي موقوف في سجن أو موقف رسمي دون أمر قضائي»، مؤكداً أن «داعش لا تمثل اليوم تهديداً للدولة العراقية، ولم تعد هناك ضرورة لوجود التحالف الدولي، الذي تشكل لمواجهة داعش»، وتابع: «خلال هذا الشهر ستجتمع اللجنة المشتركة مع الجانب الأميركي، ونؤكد على العلاقة الثنائية مع الولايات المتحدة للتعاون الأمني، ومنفتحون في كل المجالات».

وقال: «أقسى الأحكام التي تصدر ضد الإرهابيين هي الإعدام، وكل حالة تمر في المعدل على ٤٥ قاضياً قبل أن يأخذ الإعدام الشكل القطعي، وأن قوانين العفو أعطت فرصة إعادة المحاكمة لكل المجرمين، بمن فيهم المحكومون بالإعدام، ووفقاً للقانون العراقي، فإن الضمانات متوافرة وبسبع حالات من حق المحكوم أن يعيد المحاكمة».

وأوضح السوداني أنه «عندما ارتبك الوضع الأمني في العراق مع سيطرة داعش، تأثرت المنطقة بأكملها، واتجهت الملايين للهجرة، لذا يجب الحفاظ على استقرار العراق»، لافتاً إلى أن «الخلافات السياسية في العراق ضمن سياقها الطبيعي، واللجوء إلى المحكمة الاتحادية علامة صحية للنظام السياسي».

وتقود الولايات المتحدة التي توجد قوات لها في العراق وتحتل أجزاء من شمال وشمال شرق سورية «تحالفاً دولياً» بزعم مواجهة تنظيم داعش في البلدين تحت اسم «عملية العزم الصلب».

في المقابل تؤكد الدراسات والأبحاث والتقارير أن تنظيم داعش صنيعة أميركية أوجدته من أجل استخدامه لزعزعة الاستقرار والأمن في الدول التي ترفض املاءاتها ومخططاتها كما هو الحال بالنسبة لسورية، إذ تقدم واشنطن الدعم المالي واللوجستي لمسلحي التنظيم المنتشرين في المناطق القريبة من قواعدها غير الشرعية وخصوصاً قاعدة التنف في البادية الشرقية عند المثلث الحدود السوري العراقي الأردني، وذلك من أجل استهداف قوات الجيش العربي السوري وحافلات نقل المدنيين.

في الأثناء قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التونسي نبيل عمار الذي يقوم بزيارة إلى روسيا: تبادلنا الآراء بشأن الأزمة السورية، بما في ذلك عودتها إلى الجامعة العربية، والوضع الاقتصادي المتدهور هناك جراء العقوبات الغربية الشاملة ضدها، جراء ما تمارسه الولايات المتحدة الأميركية من إنشاء «شبه دولة» كردية، يهرّبون من خلالها النفط والحبوب، وذلك وفق ما ذكر موقع قناة «روسيا اليوم».. بدوره، أكد عمار أن العمل على قضية اللاجئين يجب أن يتم على مستوى دولي، لأن دولة واحدة بمفردها لن تكون قادرة على حل هذه المشكلة، وأضاف: نعتقد أن المشكلة جغرافياً تطول الجميع، وعلى الجميع التكاتف لإيجاد حل مناسب لمشكلة اللاجئين، والحلول يجب أن تكون اقتصادية أيضاً. ويجب ألا تلقى الاتهامات تجاه دولة أو أخرى، فالمجرمون الذين يقومون بتهريب البشر موجودون في كل مكان».

وكالات

توسيع رقعة الاشتباكات إلى ريف المحافظة الشمالي و«البكارة» تساند «العكيدات»

عشائر ريف دير الزور الشرقي يستردون زمام المبادرة من «قسد» ويكسرون هيبتها

حلب - خالد زنكلو

قويت قبضة العشائر العربية بريف دير الزور الشرقي بتنظيم صفوفهم واستردوا زمام المبادرة من يد «قسد» المدعومة من الإدارة الأميركية (عن الانترنت)

قويت قبضة العشائر العربية بريف دير الزور الشرقي بتنظيم صفوفهم، واستردوا زمام المبادرة من يد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الإدارة الأميركية خلال المواجهات التي دارت معها وشملت جميع قرى وبلدات الريف الشرقي قبل أن تمتد إلى ريف المحافظة الشمالي بعد يوم من انطلاقتها أول من أمس في بلدة ذيبان.

وأكدت مصادر محلية في ريف دير الزور الشرقي أن المعركة التي تخوضها قوات العشائر العربية في قرى وبلدات الريف تتسم راهناً بالكر والفر على مبدأ «اضرب واهرب»، وليس بهدف الاستحواذ على الأرض، الأمر الذي كبد «قسد» خسائر بشرية وعسكرية كبيرة.

وقدرت المصادر لـ«الوطن» قتلى «قسد» خلال المواجهات التي سيطرت خلالها قوات العشائر على بلدتي ذيبان والطيانة، وحدهما فقط، بأكثر من ١٠ قتلى، نعت الميليشيات ٣ منهم، وثلاثة أضعافهم من الجرحى، عدا أعداد الأسرى واغتنام عتاد عسكري وحرق أكثر من ٢٠ آلية عسكرية كانت بحوزة «قسد».

وبينت المصادر أن رص صفوف قوات العشائر العربية واتباعها خططاً عسكرية قلل من الخسائر البشرية في صفوفها، وأدى إلى كسر هيبة «قسد»، على الرغم من استقدام الميليشيات أرتالاً عسكرية عدة من مناطق هيمنتها في الشدادي بالحسكة وحقلي العمر وكونيكو، حيث تحمي القواعد العسكرية الأميركية غير الشرعية شرقي دير الزور.

وذكرت المصادر أن الانتفاضة الثانية لأبناء قبيلة «العكيدات» في بلدة ذيبان بقيادة شيخها إبراهيم الهفل وتلقين مسلحي «قسد» درساً كبيراً في فنون القتال، رفعت من معنويات باقي القبائل العربية في المنطقة، التي يغلب المكون العربي على تركيبتها السكانية، إذ أعلنت قبيلة «البكارة» في بيان لها أمس انضمام مقاتليها إلى أبناء عمومتهم «العكيدات».

على الأرض، قالت مصادر عشائرية في ريف دير الزور الشرقي لـ«الوطن» إن «قسد» اعتمدت على سلاح الطائرات المسيرة في ضرب أهداف مدنية داخل القرى والبلدات التي ثارت ضدها، وارتفع أعداد القتلى المدنيين في ذيبان أمس إلى ٩ قتلى بهجمات «الدرون».

وأشارت إلى أن هجمات قوات العشائر العربية تصاعدت أمس ضد مواقع وحواجز «قسد»، وتركزت على بلدات الشحيل وغرانيج وجديد بكارة وأبو حردوب وابريهة وجبل البصيرة، إلى جانب بلدات درنج والشنان وسويدان، حيث فرضت الميليشيا حظر تجول في البلدات الثلاث الأخيرة وأجبرت السكان على إغلاق المحال التجارية بالقوة بعد حملات تمشيط اعتقلت خلالها أكثر من ٢٠ شخصاً منها بذريعة مناصرة الحراك المسلح ضدها.

ولفتت المصادر إلى أن الميليشيات حولت الكثير من مدارس ريف دير الزور الشرقي إلى ثكنات عسكرية بعد طرد الطلاب والكوادر التعليمية منها، ما تسبب بوقف العملية التعليمية، كما في مدارس بلدة الجرذي وبلدة جديد عكيدات التي دارت فيها اشتباكات أمس مع قوات العشائر عند السكة وجسر الحديد.

المصادر أكدت أن الاشتباكات بين قوات العشائر العربية ومسلحي «قسد» امتدت إلى ريف دير الزور الشمالي، إثر مهاجمة الأولى بقذائف «آر بي جي» أحد حواجز الثانية في مفرق كوع ببلدة العزبة على طريق ناحية الصور، ما دفعها إلى استقدام تعزيزات عسكرية إلى المنطقة.

وذكر ناشطون أن قوات العشائر العربية وجهت نداء إلى أهالي ريف دير الزور الشرقي ممن يسكنون بالقرب من نقاط ومقرات «قسد» دعتهم إلى الابتعاد عن تلك المواقع العسكرية في هذه الفترة، «لأنه ستتم مهاجمتها»، كدليل على استمرار المواجهات مع الميليشيات حتى تحرير جميع القرى والبلدات الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية.

فصائل المقاومة في سورية تطالب غوتيريش بالتدخل لوقف أحكام الاحتلال الإدارية بحق الفلسطينيين

فصائل المقاومة الفلسطينية في سورية خلال وقفة تضامنية أمام مقر الأمم المتحدة (عن الانترنت)

طالبت فصائل المقاومة الفلسطينية في سورية، أمس خلال وقفة تضامنية أمام مقر الأمم المتحدة، الأمين العام أنطونيو غوتيريش بالتدخل العاجل والعمل مع المجتمع الدولي لوقف الأحكام الإدارية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، ولوقف الإجراءات العقابية بحق الأسرى والمعتقلين.

وجاءت الوقفة دعماً للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني، وللمطالبة بإيقاف جرائم كيان الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وطالب المشاركون في الوقفة في مذكرة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل العاجل والعمل مع المجتمع الدولي لوقف الأحكام الإدارية التي يفرضها كيان الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطيني، ولوقف الإجراءات العقابية بحق الأسرى والمعتقلين، وخاصة ما يتعلق بالمعاملة والزيارات ودحض ذريعة الاحتلال بأن الأسرى يشكلون خطراً على الأمن الصهيوني.

كما طالب المشاركون بالعمل الجاد من أجل تسليم جثامين الأسرى الذين بلغ عددهم أكثر من ١٢ أسيراً، وعلى رأسهم الشهيد خضر عدنان الذي استشهد بعد إضرابه عن الطعام لمدة ٨٦ يوماً، وكذلك جثامين الشهداء المحتجزة في مقابر الأرقام وفي ثلاجات الموتى، وبذلك يضرب هذا الكيان عرض الحائط بكل القوانين الدولية التي تحرص على تسليم جثامين الشهداء إلى ذويهم لكي يتم دفنهم بالشكل الذي يليق بحقوق الإنسان، إضافة إلى العمل الفوري لوقف القتل اليومي بحق الأطفال الفلسطينيين والإجراءات التعسفية لكيان الاحتلال، وخاصة عمليات تفتيش الفتيات والنساء الفلسطينيات.

وشدد المشاركون في المذكرة التي استلمها المستشار الإعلامي للأمم المتحدة في سورية خالد المصري على ضرورة الضغط ومساعدة الأونروا من أجل تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني في سورية وإعادة إعمار ما دمرته التنظيمات الإرهابية في مخيم اليرموك، مؤكدين ضرورة العمل على رفع الحصار عن سورية الذي ينعكس على حياة السوريين والفلسطينيين فيها.

وكالات

أسفرت عن مقتل ١١ مسلحاً من الطرفين والتنظيم وحلفاؤه سيطروا على قرى في ريف المحافظة

المواجهات بين فصائل أنقرة وحلفاء «النصرة» تصل إلى ريف حلب الشمالي

اتسعت أمس رقعة المعارك بين الفصائل المتحالفة مع تنظيم «جبهة النصرة» من جهة، وفصائل ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي من جهة أخرى، مع وصولها إلى مناطق بريف محافظة حلب الشمالي، بعد أن كانت محصورة ضمن ريف المحافظة الشرقي، وتحديداً ريفي مدينتي الباب وجرابلس، وذلك وسط أنباء عن سقوط المزيد من القتلى من الطرفين وسيطرة الأولى على العديد من القرى والبلدات في ريف حلب.

ونقل موقع «أثر برس» الإلكتروني عن مصادر تأكيدها أن رقعة المعارك العنيفة الدائرة منذ أيام عدة في مناطق ريف حلب الشمالي، بين الفصائل المتحالفة مع «النصرة» وفصائل ما يسمى «الفيلق الثاني» التابعة لـ«الجيش الوطني» اتسعت لتصل إلى ريف منطقة إعزاز شمال غرب حلب.

وأضافت المصادر، إنه بعد أن تركز صراع معبر «الحمران» في الأيام الماضية ضمن مناطق الشمال الشرقي، (ريفي الباب وجرابلس)، شهد يوم أمس امتداداً واتساعاً لرقعة المعارك، إثر تنفيذ فصيل «حركة أحرار الشام– القاطع الشرقي» المتحالف مع «النصرة» بدعم من فصائل ما يُعرف بـ«تجمع الشهداء»، هجمات عنيفة نحو مواقع «الفيلق الثاني» في قرية دابق وبلدة صوران بريف إعزاز في الجهة الغربية.

ووفق المصادر، تخللت الهجوم معارك عنيفة بين الأطراف المتصارعة، وسط تبدل مستمر للسيطرة في المنطقة، وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي وصل إلى «الفيلق» من قوات الاحتلال التركي، فإن مجموعاته فشلت في الدفاع عن مواقعها، ليتمكن حلفاء «النصرة» من السيطرة على كامل صوران وأطراف دابق.

وتزامنت المعارك الدائرة شمال غرب حلب، مع تحليق مكثف من الطائرات المسيّرة والمروحيات التابعة للاحتلال التركي، التي اكتفت بعمليات الرصد والمتابعة لما يجري من أحداث، بينما فشلت كل المحاولات التي أجرتها قيادة تلك القوات لوقف الاقتتال، في ظل إصرار «أحرار الشام– القاطع الشرقي» على مواصلة التقدم إلى حين إجبار «الفيلق» على تسليمها معبر «الحمران»، بالاستناد إلى الزخم والدعم العسكري الكبيرين الذي يقدمه لها متزعم «النصرة» المدعو أبو محمد الجولاني.

مصادر محلية من جهتها تحدثت في تصريح نقله الموقع، عن تسجيل حركة نزوح كبيرة بين أهالي دابق وصوران وصولاً إلى قرية احتيملات، التي وصلت الاشتباكات إلى محيطها نحو مدينة إعزاز، هرباً من الاشتباكات الدائرة، وما يترافق معها من عمليات قصف عشوائي متبادل بين أطراف الصراع.

وذكر الموقع، أن المعلومات التي وردته من شمال حلب تشي باقتتال أكثر عنفاً ودموية قد يشهده ريف إعزاز في الأيام القادمة، في ظل التعزيزات العسكرية الكبيرة التي استقدمتها الأطراف المتصارعة إلى محاور الاشتباك، ورفض متزعميها أي مبادرات صلح أو اتفاق يُفضي إلى وقف الاقتتال.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن تنظيم «جبهة النصرة» والفصائل المتحالفة معه، سيطروا على قرى البورانية وشعينة والصابونية بريف جرابلس، وأنهم تمددوا ليسيطروا على قرى طنوزة وحج كوسا والظاهرية بريف الباب إضافة إلى فرض سيطرتهم على قرى في الريف الشمالي كـ(احتيملات– شدود).

وجاء ذلك بعد ساعات من فرض التنظيم سيطرته على أجزاء كبيرة من صوران ودابق وبرعان بريف أخترين شمال حلب، بعد اشتباكات عنيفة ومعارك طاحنة مع فصائل «الجيش الوطني» حسب المصادر التي ذكرت أن منازل المدنيين في دابق تعرضت لقصف بقذائف الهاون والـ(آر بي جي) وسط مناشدات من الأهالي بفتح ممرات آمنة لخروجهم من مناطق القتال، لاسيما بعد استخدام الطرفين القذائف والأسلحة الثقيلة ضمن الأحياء السكنية، مع إغلاق كل الطرقات المتنقلة بين المناطق المتنازع عليها.

وأكدت المصادر أن معارك أمس أسفرت عن مقتل ٥ مسلحين من الفصائل المتحالفة مع «النصرة»، و٦ من فصيلي «فرقة السلطان مراد وأحرار الشام»، وأسر العشرات من الطرفين من جراء الاشتباكات العنيفة.

وفي وقت سابق أمس، تحدثت المصادر المعارضة عن حصولها على تسجيلات صوتية لمتزعمين في الفصائل الموالية للاحتلال التركي، تعبر عن الخوف من وصول تنظيم «جبهة النصرة» وسيطرته على مناطق بريف حلب.

وحسب المصادر، فإن أحد تلك التسجيلات كان لمتزعم فصيل «جيش الإسلام» المدعو عصام بويضاني الذي حث فيه فصائل «الفيلق الثالث» على التصدي لهجوم تنظيم «النصرة» والفصائل المتحالفة معه، حيث قال: «لغنما نساءنا وأطفالنا استعداداً للمواجهة».

وتحدثت المصادر عن تسجيل صوتي آخر للمتزعم في فصيل «فرقة السلطان مراد» المدعو أبو وليد العزة القيادي حث فيه على ضرب المخيمات التي (يديرها النصرة).

وتتركز أسباب الصراع في ريف حلب الشمالي، حول السيطرة على معبر «الحمران» الذي يفصل بين مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سوريا الديمقراطية – قسد» في منبج، ومناطق سيطرة الفصائل الموالية للاحتلال التركي في جرابلس امتداداً إلى ريف الباب، في ظل سعي الجولاني وحلفائه إلى فرض هيمنتهم على المعبر الإستراتيجي، والاستفادة من عائداته المالية الكبيرة التي يدرّها يومياً، وخاصة من عمليات التهريب مع «قسد».

وكالات

ألقى كلمة سورية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة

صباغ: الارتقاء بالوضع الإنساني يتطلب توفير حلول مستدامة وأميركا وتركيا تواصلان دورهما التخريبي

الوطن

أكدت سورية في كلمة ألقاها رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة السفير بسام صباغ، أن العالم يشهد تحولات مهمة، وتنامياً لتحديات خطيرة في مقدمتها اشتعال الصراعات، واستمرار الاحتلال، وانتشار الإرهاب، مشددة على أن سياسات «الفوضى الخلاقة» التي تبنّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة في منطقتنا لخدمة مصالحها قد قادت إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وأن أميركا وتركيا تواصلان دورهما التخريبي وانتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها عبر استمرار وجودهما العسكري غير الشرعي ودعم الميليشيات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية، موضحة أن الارتقاء بالوضع الإنساني يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين، مجددة التأكيد على حقها المشروع باستعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حُزيران لعام ١٩٦٧.

وقال السفير صباغ وفق ما نشره الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين: «إن سياسات الفوضى الخلاقة التي تبنّتها الإدارات الأميركيةُ المتعاقبة في منطقتنا لخدمة مصالحها الجيوسياسية والأنانية، قد قادت إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، ولم تسلم تعددية الأطراف، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة من هذه الفوضى الأميركية الخلاقة، إذ شهدنا خلال السنوات العشر الماضية جنوحاً متزايداً لإساءة تفسير وتطبيق أحكام الميثاق، وخاصةً المادة ٥١ منه، واستخدامها كذريعة لتبرير ما يتم ارتكابه من اعتداءات على سيادةِ واستقلال ووحدة أراضي الدول الأخرى، وكذلك التلاعب في نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتسييس مسائل حقوق الإنسان لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والضغط عليها».

أي وجود عسكري لا شرعي هو احتلال

وأشار إلى أن المبدأ الأساسي الذي أكد عليه ميثاقُ الأمم المتحدة هو احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء ووحدة وسلامة أراضيها، وبالتالي فإن أي اكتساب لأراضي الغير بالقوة هو احتلال، وأي وجودٍ عسكري لا شرعي على أراضي أي دولة ذات سيادة هو انتهاك صريح لهذا الميثاق، ومخالفةٌ واضحة للقانون الدولي، يجبُ أن ينتهي فوراً ودونَ قيد أو شرط. وعليه فإن احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وما يستتبعه من بناء للمستوطنات، وتغيير للتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسساتي، وفرض الجنسية الإسرائيلية قسراً على أبناء الجولان المحتل، ونهب موارد الجولان الطبيعية، والاستيلاء على أراضي المزارعين السوريين هو أبشع أشكال الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني.

وتابع السفير صباغ: «إن سورية تؤكد مجدداً على حقها المشروع باستعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حُزيران لعام ١٩٦٧ مهما طال الزمن، وهو حقٌ ثابت لا يخضعُ للمساومة أو الضغوط، ولا يسقطُ بالتقادم، يكفلهُ القانونُ الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصةً قرارَ مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١. كما تشدد سوريةَ على أنها ستمارسُ حقها المشروعَ في الدفاع عن أرضها وشعبها بكل الوسائل اللازمة، وفي ضمانِ مساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على كل جرائمها، وعدمَ إفلاتها من العقاب».

وأكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يتماهى مع مواصلة أميركا وتركيا انتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وذلك عبر الإصرار على استمرار تواجدهما العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية، ودعم الميليشيات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى الزيارات التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والعسكريون الغربيون وغيرهم للأراضي السورية عبر التسلل خلسة من دون أي احترام لسيادة سورية واستقلالها، ويمثل تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية.

وأشار السفير صباغ إلى أن النهب الأميركي الممنهج والمفضوح للثروات الوطنية للشعب السوري كالنفط، والغاز، والقمح، تسبب في حرمان السوريين من مواردهم ومفاقمة معاناتهم الإنسانية على نحو غير مسبوق.

وتابع: «بالتوازي مع كل ذلك، تستمر أميركا وحلفاؤها الأوروبيون في فرض تدابير قسرية أحادية لا شرعية ولا أخلاقية ولا إنسانية على مختلف القطاعات في سورية لم تسهم إلا في مفاقمة معاناة السوريين أينما كانوا، باعتبار أن أثرها يشمل دولاً ثالثة (...) إذ تعمد تلك الدول إلى أن تشمل إجراءاتها قطاع الصحة العامة، والقطاع المصرفي، وقطاع النقل الجوي ومعدات الطيران المدني السورية، وقطاع الطاقة والذي يشمل حظر توريد النفط ومشتقاته إلى سورية أو استيراد محطات الكهرباء والمعدات المتعلقة بتوليد الطاقة وقطع الغيار».

وأوضح السفير صباغ أن سورية كانت من أكثر بلدان العالم استقراراً وازدهاراً، وكانت تُحقّق اكتفاءً غذائياً ذاتياً، وتؤمِّن جميعَ متطلبات الحياة الأساسية لشعبها بشكل قلَّ نظيرُه في المنطقة، لكنَّ الحربَ الإرهابية التي شُنَّتْ عليها منذ عام ٢٠١١ غيّرتْ هذا الوضع، وتسببت بأزمةٍ إنسانية لا يُستهانُ بها، زاد من حدّتها فرضُ الإجراءات القسرية أحاديةُ الجانب، وأضاف الزلزال المدمر الذي أصاب سورية في الـ ٦ من شباط من هذا العام عبئاً جديداً ومعاناة أخرى.

وبين أن الحكومة السورية حرصت على تقديم كل التسهيلات اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية وعاملي الإغاثة لكل المناطق المتضررة، ومنحت – ولاتزال– موافقات مفتوحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في سورية لتسهيل وتسريع إجراءات دخول إمدادات الإغاثة الطارئة لدعم المتضررين، بما في ذلك فتحها لمعابر حدودية بقرار سيادي لتسهيل الاستجابة الإنسانية في المناطق المتضررة الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية.

وتابع: «إن الحكومة السورية لا تزال تواصل– ضمن إمكاناتها المحدودة – بذلَ كل الجهود للتعامل مع آثار الزلزال في المحافظات المنكوبة الأربع، وقد أصدر السيد رئيس الجمهورية في شهر أيار الماضي مرسوماً يقضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال وذلك بهدف تقديم الدعم المالي لهم، ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم».

> العالم يشهد تحولاتٍ مهمة وتنامياً لتحديات خطيرة في مقدمتها اشتعال الصراعات والاحتلال وانتشار الإرهاب

الارتقاء بالوضع الإنساني

وأشار إلى «أن الجمهورية العربية السورية تشدد مجدداً على أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين، خاصة بعد الزلزال، تتمثل في زيادة حجم وكم مشاريع التعافي المبكر بما يقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، ويزيد من قدرة السوريين على الصمود، ويوفر ظروف عودة كريمة وطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم، إلا أن ذلك يتطلب توفير التمويل اللازم عبر وفاء المانحين الدوليين بتعهداتهم التي قطعوها على أنفسهم».

وفيما يخص موضوع عودة اللاجئين، قال السفير صباغ: «إن الجمهورية العربية السورية تعلن من على هذا المنبر استعدادها للترحيب بعودة كل لاجئ سوري غادر منزله وقريته ومدينته، وتدعو مواطنيها الذين أجبرتهم التنظيمات الإرهابية على اللجوء إلى العودة إلى وطنهم، ولقد اتخذت الدولة السورية كل القرارات اللازمة في هذا المجال، ونحن نتعاون مع المفوضية السامية للاجئين، ومع لجنة الاتصال العربية للوصول إلى هذا الهدف النبيل، وفي هذا المجال أدعو الدول الغربية التي تطلب من اللاجئين عدم العودة إلى وطنهم أن يتوقفوا عن هذه الممارسات اللاإنسانية».

وأوضح أنه بالتوازي مع كل ذلك، فقد تعاملتْ سورية بإيجابية مع الجهود والمبادرات التي قُدّمت في إطار المسار السياسي، حيث دعمت نهج التسويات المحلية والمصالحات الوطنية كطريق لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في مختلف ربوع الوطن، ولتعزيز الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع السوري، كما شاركت في الاجتماعات التي تُعقد بصيغة أستانا، ورحبت بنتائجها، وحافظت على التواصل المستمر مع المبعوث الخاص إلى سورية.

وبين السفير صباغ أن القمة العربية التي عُقدت في شهر أيار بجدة في المملكة العربية السعودية حققت إنجازاً كبيراً، حيث أعادت للموقف العربي الجماعي ألقه، وللعمل العربي المشترك زخمه، وأكدت الدول العربية خلالها على دعم سورية في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، وتجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها جراء الحرب الإرهابية التي واجهتها، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وتداعيات الزلزال المدمر الذي أصابها.

وقال: «يشهد عالمنا اليوم تحولات مهمة، وتنامياً لتحديات خطيرة في مقدمتها اشتعال الصراعات المدمرة في مناطق عديدة حول العالم، واستمرار الاحتلال لبعض شعوب العالم، وانتشار آفة الإرهاب، وتراجع معدلات التنمية، وارتفاع حاد في معدلات الفقر والجوع، إلى جانب وقوع آثار كارثية ناجمة عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب، وسياسات الحصار الاقتصادي، بالإضافة إلى وقوع تداعيات سلبية ناجمة عن تغيرات المناخ وما تجلبه من كوارث طبيعية ذات صلة».

مشدداً على أن مواجهة كل هذه التحديات حاجةٌ ملحةٌ للجميع، لانعكاسها على مستقبل أجيالنا القادمة، والقضاء عليها، أو التخفيف من آثارها بالحد الأدنى، يستوجب التعاون العالمي بين الدول الأعضاء، والتضامن فيما بينها وتضافر جهودها لبناء نظامٍ عالمي جديد متعدد الأقطاب يحقق التوازنَ الجديد في العلاقات الدولية، بما في ذلك من خلال إصلاح المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن، وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تضمن منفعة ورفاه شعوب العالم كافةً.

دعم القضية الفلسطينية

وأكد الصباغ «لقد دعمت سورية، ولاتزال القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية العربية المركزية، وهي لم تدخر جهداً للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه المشروعة، وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، ومنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة».

وقال السفير صباغ: «إن الجمهورية العربية السورية إذ تدين بأشد العبارات كل تلك الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية، فإنها تستنكر بالقدر نفسه استمرار دعم مثل هذه الممارسات أو الصمت عنها من قبل بعض الدول التي تُنصّبُ نفسَها حاميةً للقانونِ الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان، ما يجعلُها متواطئة مع مرتكبي هذه الجرائم، ويُظهر بوضوح مدى ازدواجية المعايير التي تمارسها».

وأعرب عن دعم سورية وتضامنها مع الشعب الليبي في مواجهة تداعيات الإعصار والفيضانات التي عصفت به، وكذلك مع الشعب المغربي جراء الزلزال المدمر الذي أصابه، كما تُعيدُ سورية، التأكيد على تأييدها لحق الاتحاد الروسي في الدفاع عن نفسه وحماية أمنه القومي رداً على السياسات الغربية العدوانية، وهو بذلك لا يُدافعُ عن نفسه فقط وإنما عن حقنا جميعاً في رفض منطق الهيمنة الغربية والقطبية الواحدة.

وتابع السفير صباغ: «تُشيدُ سورية بالنهج البنّاء والمسؤول لجمهورية إيران الإسلامية بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة التي انسحبتْ منها الولاياتُ المتحدة بشكل منفرد وغير قانوني؛ وتدعو الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين إلى تلبيةِ المطالب المشروعة لإيران».

مبدأ الصين الواحدة

وأكد دعم سورية مبدأ الصينِ الواحدة، وتأييد مواقف جمهورية الصينِ الشعبية، في مواجهة محاولاتِ التدخلِ الخارجيِ في شؤونها الداخلية، سواءٌ في تايوانَ أم هونغ كونغ أم شين جيانغ، وتُشدد على حقها غيرِ القابل للتصرف في اتخاذ ما تُقرره من إجراءاتٍ وخطوات للدفاع عن سيادتها، خاصةً في مواجهة التصعيدِ غيرِ المسبوق، وسياسة الاستفزازِ التي تمارسُها الولاياتُ المتحدةُ الأميركيةُ ضدها.

وقال السفير صباغ: «تُدينُ سورية الحصارَ الاقتصاديَ المفروض على كوبا منذُ عقود، بما في ذلك تمديدُ الإدارة الأميركية لما يسمى «قانونَ التجارة مع العدو، وتدعو سوريةُ لوقف التحركات والتدريبات العسكرية التي تُجريها الولاياتُ المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، والتي تؤدي إلى تصعيدِ التوتر في تلك المنطقة».

رفع الإجراءات القسرية

وشدد على مطالبة سورية برفع كلِّ أشكال الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تَفرِضُها الدولُ الغربيّةُ على الاتحاد الروسي، وإيران، وفنزويلا، وبيلاروس، ونيكاراغوا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، وإريتريا، وضد بلادي سورية، وتعتبرها إرهاباً اقتصادياً لا يَقلّ وحشية وخطورةً عن الإرهاب المسلّح، لناحيةِ آثارها الإنسانية الكارثية على الشعوب المستهدفة.

وتابع السفير صباغ القول: إن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة خلق ليكون منبراً للحوار والدبلوماسية العامة بين الدول الأعضاء، وليس منصة لإطلاق الاتهامات الكاذبة أو شن الحملات العدائية ضد بعضها بعضاً، لهذا نتطلعُ إلى أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة، وتحت قيادتكم، قادرة على الوفاء بالشعار الذي رفعتموه، والمتمثل في: «إعادة بناء الثقة، وإحياء شعلة التضامن العالمي: وتسريع وتيرة العمل بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع».

صباغ يؤكد خلال لقائه فيرشينين وفرانسيس أن الإرهاب والاحتلال والعقوبات تحديات تواجه التنمية

أكد رئيس وفد سورية إلى أعمال الدورة الـ ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة السفير بسام صباغ خلال لقائه أمس على هامش أعمال الدورة مع نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي فيرشينين أهمية الاستمرار في مكافحة الإرهاب حتى القضاء عليه ورفع العقوبات الأحادية، وبحث السفير صباغ خلال لقائه فيرشينين أهمية تعزيز العلاقات الإستراتيجية التي تربط البلدين الصديقين، وأهمية التنسيق المستمر بين سورية وروسيا في مختلف القضايا، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وأشار صباغ إلى أن وجهات نظر الجانبين كانت متفقة إزاء ضرورة احترام سيادة ووحدة الأراضي السورية وانسحاب القوات الأجنبية الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، لافتاً إلى أهمية الاستمرار في مكافحة الإرهاب حتى القضاء عليه بشكل نهائي والرفع الفوري للعقوبات الأحادية المفروضة عليها، مؤكداً أهمية الاجتماعات التي تعقد بصيغة أستانا لتحقيق الاستقرار والأمن في سورية.

وفي سياق متصل هنأ السفير صباغ رئيس الجمعية العامة دينيس فرانسيس على توليه رئاسة الدورة الـ ٧٨ للجمعية العامة، معبراً عن استعداد سورية للتنسيق والتعاون معه في كل القضايا ذات الصلة بولايته.

وأوضح صباغ التحديات التي تواجهها سورية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في استمرار بقايا البؤر الإرهابية والآثار الكارثية الناجمة عن استمرار الوجود الأجنبي غير الشرعي على الأراضي السورية، والإجراءات القسرية الأحادية اللاقانونية.

بدوره عبّر فرانسيس عن تطلعه للعمل عن كثب مع الجانب السوري بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، مشدداً على أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وحرصه على أن تكون الجمعية العامة منبراً للحوار البناء بين الدول الأعضاء فيها.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

عندما تنكسر هيبة «قسد»

لا تقتصر أهمية عودة المواجهات بين مسلحي العشائر العربية وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، على الحدث ذاته، رغم ما يعكسه من تطور لافت في مناطق ريف دير الزور، بل إن الأهمية تنبع من دلالاته ومؤشراته المستقبلية، التي تؤكد أن زمن الهدوء والاستقرار الذي كانت تنعم به «قسد» وبشكل كبير في مناطق سيطرتها قد ولى، وبأن «وجع رأس» سوف يلحق وبشكل متكرر قوات الاحتلال الأميركي في تلك المناطق، ما يضع مستقبل الطرفين «قسد» والاحتلال على المحك.

بعيداً عن ثبات قوات العشائر في المناطق التي سيطرت عليها أول من أمس في ريف دير الزور سواء في بلدات ذيبان والطيانة والراغب، أو ذهابها إلى طاولة المفاوضات، فإن الوضع في مناطق سيطرة «قسد» بعد انتفاضة العشائر العربية في بداية الشهر الجاري، لن تكون كما قبله، فهي إن لم تستطع القضاء على الميليشيات وتحرير المناطق من هيمنتها، إلا أنها استطاعت كسر هيبة الميليشيات، وتمكنت من القضاء على فكرة تهميش المكون العربي، وتحرير المنطقة من سطوة وهيمنة «قسد»، وهو ما أكدته مصادر عشائرية أن «الهجوم على بلدة ذيبان هو تأكيد على إصرار العشائر على مواصلة الهجمات ضد «قسد»، ونسف المزاعم الكردية بقدرة «قسد» على إعادة بسط قبضتها على المنطقة، لتوضح أن كل المؤشرات تدل على أن هناك معركة طويلة تتجهز العشائر لخوضها ضد «قسد»، وصولاً إلى تحقيق هدفها بإدارة أبناء العشائر لمناطقهم، وإنهاء مرحلة التهميش الكامل لهم منذ سنوات عدة».

محاولة «قسد» لنكران حقيقة مستجدات الأمور، وعدم قدرتها على تقبل التغيرات في معطيات الأحداث، دفع بها إلى خلق الحجج، وكيل الاتهامات بأن ثمة مسلحين عبروا نهر الفرات من ضفته الغربية إلى الشرقية، وقاموا بالهجوم على مواقع الميليشيات، وبأن ثمة مؤامرة إقليمية ضدها، وذلك في محاولة لإيهام الرأي العام، وإيصال رسائل طمأنة إلى سيدها الأميركي بأن لاشيء تغير في مناطق سيطرتها، وبأن «قسد» هي اللاعب الأساس والرئيس في المنطقة الذي يمكن للاحتلال الأميركي الثقة به والاعتماد عليه.

حسابات «قسد» في حقول أوهامها لم تتفق ونتاج «بيدر» الواقع، حيث أتى هجوم العشائر أول من أمس، بعد يوم من ادعاء متزعم «قسد» المدعو مظلوم عبدي، أن «الأوضاع باتت مستقرة في دير الزور»، هجوم يؤكد مجدداً رفض المكون العربي أن يكون مجرد «دور وظيفي» بيد الميليشيات تفرض عليه مصالحها، وتتجاهل أحقيته في ثروات المنطقة، والتعبير عن همومه وتطلعاته، حقيقة أدركها المحتل الأميركي قبل «قسد» وهو ما دفع بالأول إلى الدعوة مراراً وتكراراً لوقف الاقتتال، وتأكيده أحقية أهالي مناطق المكون العربي في مطالبهم، دون العدول عن الاعتماد على «قسد» كأداة له يمكن من خلالها مواصلة احتلاله للأراضي السورية وسرقة خيراتها وثرواتها.

الولايات المتحدة الأميركية لم تعلق على مجريات الأحداث في دير الزور، بل ربما فضلت الهروب إلى الأمام بإعلان القيادة المركزية «سينتكوم» القبض على القيادي في تنظيم داعش الإرهابي المدعو «أبو خليل الفدعاني» بغارة وصفتها بـ«الناجحة» شمال سورية، من دون أن يحدد الإعلان الأميركي النطاق الجغرافي للعملية بدقة مكتفياً بالقول إنها نُفذت في ٢٣ من الشهر الحالي، ما يدفع للتساؤل حول مدى صحة ذاك الادعاء، وهل كان مقصوداً في التوقيت لإيصال رسالة بأن همه فقط محاربة الإرهاب كما يزعم.

تمسك «قسد» بسطوتها في المناطق التي تسيطر عليها، ورفضها إشراك المكون العربي في صناعة القرار أو إدارة شؤون مناطقهم، خوفاً من تراجع صورتها أمام الأميركي، فإن رهانها على قوة السلاح في إدارة الأمور والتعامل مع العشائر العربية، سيبقى الخيار الأكثر رجحاناً، وهو ما أكدته أحداث الواقع، من خلال قيامها عقب كل انتفاضة أو احتجاج من المكون العربي ضد سياستها، بعمليات أمنية واعتقالات واسعة، في صفوف سكان المناطق التي تناصبها الخلاف أو العداء، بخلاف ما كانت تفضي إليه الاتفاقات مع العشائر برعاية من الاحتلال الأميركي.

نائب رئيس القسم العربي: أخبار زيارة الرئيس الأسد والسيدة أسماء احتلت الصدارة

فريق «الوطن» في ضيافة التلفزيون الصيني في بكين

بكين - الوطن

أكد نائب القسم العربي لمجموعة «الصين للإعلام» شان شو خلال استقباله أمس فريق صحيفة «الوطن» الموجود في بكين لمواكبة زيارة الرئيس بشار الأسد والسيدة الأولى أسماء الأسد، أن أخبار زيارة الرئيس الأسد احتلت الصدارة في الإعلام الصيني ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتلبية لدعوة تلفزيون «CGtv» الصيني قام فريق صحيفة «الوطن» بزيارة مقر التلفزيون في العاصمة بكين، وقدم نائب القسم العربي لمجموعة الصين للإعلام شان شو، خلال استقباله الزميل وضاح عبد ربه، شرحاً عن القسم العربي في التلفزيون الصيني الذي يبث على مدار ٢٤ ساعة بفريق مكون من ١٥٠ موظفاً.

ولفت شو إلى الاهتمام الكبير والتركيز الاستثنائي الذي حظيت به زيارة الرئيس الأسد والسيدة أسماء في الإعلام الصيني ووسائل التواصل الاجتماعي على اعتبار أن الرئيس الأسد هو صديق قديم للشعب الصيني.

وأوضح أن القسم العربي في التلفزيون الصيني لديه ستة برامج احتلت فيها زيارة الرئيس الأسد صدارة الاهتمام متجاوزة خبر الألعاب الآسيوية.

وأشار إلى تتبع الإعلام الصيني لنشاطات الرئيس الأسد والمقابلة التي أجراها الرئيس الأسد مع التلفزيون الصيني حيث خصصت أهم إعلامية صينية لإجراء هذه المقابلة.

الزميل عبد ربه لفت بدوره إلى التطلع لأن يكون للإعلام دور أكبر في التقريب بين الشعبين السوري والصيني ولاسيما بعد الزيارة الناجحة جداً للرئيس الأسد للصين التي فتحت صفحة جديدة بالعلاقات بين البلدين وانتقالها لمرحلة الشراكة الإستراتيجية.

وخلال الزيارة جرى البحث في آفاق تطوير التعاون بين جريدة «الوطن» والتلفزيون الصيني ولاسيما ما يخص متابعة النشاطات الثقافية التي تلعب الدور الأكبر في التقارب بين الشعبين.

وتضم مجموعة الصين للإعلام ١٦ قناة تلفزيونية وخمس قنوات بلغات أجنبية إضافة لإذاعات تبث بأربعين لغة ويعمل في هذه المجموعة نحو ٢٠ ألف موظف.